استمارة المشاركة

المشارك الأول

الاسم: وسيلة اللقب: بوعلي

الجنسية: جزائرية البلد: الجزائر

الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة (أ) الوظيفة: أستاذة

القسم: العلوم الاجتماعية الجامعة: البليدة _2

الهاتف الشخصي: 0550759763

هاتف العمل: 0550759763

البريد الإلكتروني: o.bouali@univ-blida2.dz

محور المداخلة: المحور الثاني : الفقر، البطالة، سوق العمل ودور العمل الجمعوي

عنوان المداخلة: "تجارب بعض الدول الإسلامية في مكافحة ظاهرة الفقر(الجزائر، الأردن، ماليزيا)"

المشارك الثاني:

الاسم: مسعود اللقب: العيداني

الجنسية: جزائرية البلد: الجزائر

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر (أ) الوظيفة: أستاذ

القسم: العلوم الاجتماعية الجامعة: البليدة _2

الهاتف الشخصي: 0560370556

هاتف العمل: 0560370556

البريد الإلكتروني: m.laidani@univ-blida2.dz

محور المداخلة: المحور الثاني : الفقر، البطالة، سوق العمل ودور العمل الجمعوي

عنوان المداخلة: "تجارب بعض الدول الإسلامية في مكافحة ظاهرة الفقر(الجزائر، الأردن، ماليزيا)"

مدخل:

أصبحت ظاهرة الفقر تشكل هاجسا لدى كافة المجتمعات وتعرف انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وبدرجات متفاوتة بما فيها الدول الإسلامية ، وذلك بسبب الاستعمار والحروب التي كانت تعاني منها وما خلفته من دمار وخراب وديون، بالإضافة إلى النقص في الثروة المالية التي تجعل الفرد غير قادرا على إشباع حاجاته الأولية من أكل وملبس ومأوى وتدني مستوى المعيشة ونوعية الحياة الاجتماعية، وهذا ما يؤثر في تفاقم هذه الظاهرة يوما بعد يوم مما يشكل خطرا على الفرد والأسرة و المجتمع والدولة.

فالفقر بمعنها العام هو دلالة على تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الشعوب من ناحية التغذية، الصحة، الملبس، المسكن، العمل، بالإضافة إلى عدم اللحاق بالمستوى المعيشي السائد في المجتمع المحلي والعالمي، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

_ أسباب تفاقم ظاهرة الفقروالآثار المترتبة عنها.

_ أساليب وطرق محاربة ظاهرة الفقر في الدول الإسلامية.

_ تجارب بعض الدول الإسلامية (الجزائر، الأردن، ماليزيا) في مواجهة الفقر.

مفهوم ظاهرة الفقر:

لقد تعددت التعاريف حول ظاهرة الفقر واختلف نظرا لعدم وجود تعريف محدد ودقيق حوله ويرجع ذلك إلى تباين الأطر الاجتماعية والزمنية وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة. إلا أن تعريف الفقر قد حضي اهتماما بالغا في دراسات العلوم الاجتماعية وخبراء التنمية، حيث صيغت تعريفات متعددة يركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب التخصص في العلوم الاجتماعية.

فالفقر هو حالة تعبر عن النقص أو العجز في تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية مثل: الغذاء، اللباس، السكن، الرعاية، الصحة، الاحتياط المادي، أي ضرورة توفير شروط الحياة، وبالتالي فإن الفقر هو شعور الفرد بالجوع والحاجة إلى المسكن والمأوى وأن يكون في حالة صحية سيئة وعدم قدرته على زيارة الطبيب وإقتناء الدواء، الفقر هو انخفاض أمل الحياة لدى الطفال والبالغين وعدم وجود طرق لتحصيل مختلف المداخيل المتعددة أي هو العوز والحاجة إلى متطلبات المعيشة، أي انه "مستوى معيشيمنخفض لا يفي الاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المفهوم نسبيا لأنه يرتبط بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية"[1]. غير أن مفهوم الفقر لا يرتبط بالحرمان والعوز المادي فقط وإنما هو "ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة كانخفاض الدخل، وانتشار الأمية، وسوء التغذية، وتفشي البطالة وانتشار المرض، وعدم توفر المسكن الملائم"[2].

وقد عرف البنك الدولي ظاهرة الفقر على أنها تعبر عن "عدم القدرة على تحقيق الحد الأ{نى من مستوى المعيشة"[3] وهذا ما يدل على وجود أوضاع وظروف تتميز بالحرمات على عدة مستويات، إذ نجد مستوى الحرمان الفيزيولوجي المتمثل في انخفاض الدخل أو انعدامه والغذاء والملبس، ومستوى الحرمان الاجتماعي الذي يرتبط بالتباينات "الهيكلية المختلفة كالإئتمان، الأرض، البنى التحتيةالمختلفة، وحتى الأملاك العامة

[1] غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص_ص 241_242.
[2] الخواجة محمد ياسر، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1998، ص127.
[3] قطوش سامية، (معضلة الفقر آثارها ومظاهرها)، مجلة العلوم الاقتصادية، ج1، جويلية (2017)، ص466.

المشتركة، إضافة إلى عدم تمكن الفقراء من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية"[1]، أما مستوى الحرمان الاقتصادي فيتمثل في عدم القدرة على اكتساب الفرد للمال وعلى الاستهلاك والتملك والوصول للغذاء، وكذلك مستوى الحرمان السياسي يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

أما الفقر من الجانب السوسيوثقافي فهو الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، وفي جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع. ومن وجهة الفقراء أنفسهم حول مفهوم الفقر فيكون نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير مختلف المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية.

وعليه فإن الفقر يعتبر ظاهرة خطيرو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كونه يعبر عن " الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات من الرعاية الصحية والغذائية والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياطات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[2]، وبصفة عامة فإن الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على دخل كافي يحقق لهم متطلبات الحياة الضرورية للعيش غالبا ما يوصفون بالفقراء. وينظر الاقتصاد الإسلامي إلى ظاهرة الفقرة من جهة عدم المساواة في توزيع الدخل، الذي تتدخل فيه يد الإنسان، وعليه فإن المشكلة في الإنسان في حد ذاته وليس فالندرة أو الوفرة، وهذا ما يفسر وجود بعض الدول الغنية بالموارد ولكن نسبة الفقر فيها مرتفعة، وبذلك فإن النظرة الإسلامية لظاهرة الفقر تعترض فكرة الندرة مصداقا لقوله تعالى: (وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمته لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)[3]،وقوله عز وجل: (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها)[4].

ولكي نحكم على وجود مشكلة الفقر فإننا ننطلق من مبدأ أن الأصل في الموارد هو الوفرة وليس الندرة، لأن معنى الآيات السابقة الذكر يمثل خطاب عام لجميع الناس، كما أن وفرة الرزق وما يتتبعه من حاجات أخرى هو للبشر جميعا، بل إن هذه الوفرة في الموارد والرزق تغطي حاجاتهم، وفي مدى قدرة العقل البشري على اكتشافها، لأن الله سبحانه وتعالى خلق الأرض وجعلها لبني البشر ليعيشوا عليها وميزه عن باقي المخلوقات بالعقل الذي يمكنه من اكتشاف تلك الموارد وتسخيرها لصالحه بالشكل الذي يحقق به اكتفائه الذاتي.

وعليه فإن الفقر هو ظاهرة اجتماعية تعكس تردي الأحوال الاجتماعية والمعيشية المتصلة بالتنمية البشرية في ظل التنسيق والانسجام بين برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وبالتالي فإن الفقر لا يعبر فقط على عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية والأساسية، بل هو يعبر عن عجز السياسات

---

[1] الخالدي جميل، الفقر في الأراضي الفلسطينية، موقع إلكتروني: www. OPPC.pnq.net /index. HTM
[2] باتر محمد علي، العولمة ومستقبل الأرض، الهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2003.
[3] سورة إبراهيم، الاية 34.
[4] سورة هود، الآية 06.

الاجتماعية عن توفير متطلبات وشروط الحياة الضرورية من الناحية المادية والمعنوية، أي أن الفقر لا يتحدد بعجز الأفراد عن تلبية احتياجاتهم فقط وإنما يكون أيضا نتيجة لعوامل موضوعية وذاتية التي حالت دون الوصول إلى ذلك وفق نظام اجتماعي وثقافي معين.

أسباب تفاقم ظاهرة الفقر:

يمكن عرض بعض الأسباب المؤدية إلى انتشار وتفاقم ظاهرة الفقر والتي لها تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل تتمثل في ما يلي:

أو: الأسباب السياسية:

حيث نجد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلدان قد يؤثر على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وذلك نظرا لقلة الموارد المتاحة لهم، بالإضافة إلى الحروب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة، لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة، والحصار الذي يفرض على اي بلد سيؤثر على الفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار، وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة فيصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية كالمأكل والملبس.

بالإضـــافة إلى أن اتباع سياسة معينة والتي تتميز بالإجحاف في بعض المجتمعات تكون سببا في ظهور

ظاهرة الفقر وانتشارها، من خلال امتلاك بعض أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمعدون البعض الاخر، وكذلك تساهم النزاعات الداخلية والخارجية بشكل كبير في عدم الاستقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل وللممتلكات وغيرها وبالتالي السير نحو الفقر.

ثانيا:الأسبابا قتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية المؤدية للفقر في:

1_ انخفاض مستوى دخل الفرد:

حيث يرتبط هذا العامل بثلاث محددات أساسية تتمثل في:

1_1_ النمو الديموغرافي:

يقصد بالنمو الديموغرافي ارتفاع عدد السكان في منطقة معينة مقابل الحاجة إلى قوى عاملة وطنية لتخفيض الاعتماد على العمالة الأجنبية، كذلك ارتفاع نسبة المهاجرينإلى الدول الأجنبية بسبب الظروف الاقتصـــــادية الأفضل التي يحصلون عليها في الخارج، مما يؤدي إلى نقص العمالة الوطنية وبالتالي إستفادة

العمالة الأجنبية من الإنتاج القومي ومن الدخل المترتب عليه.

1_2_ عدم ملائمة السياسات الاقتصادية:

وذلك من خلال "آثارها على نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وتوزيع الدخل، وهناك ثلاثة آثار ... وهي: الأثر على إتاحةفرص العمل ومن ثم الحصول على دخل، والأثر على الأسعار ومن ثم على الأجر الحقيقي، والأثر على توزيع الدخل"[1]. وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية الكلية غير الملائمة هي تلكالتي تؤدي إلى خفض الزيادة في خلق الوظائف وزيادة الأسعار وبالتالي خفض الأجر وارتفاع عدم المساواة في توزيع الأجور.

1_3_ العوامل الخارجية:

يقصد بالعوامل الخارجية تدهور شروط التجارة وعبء الديون خاصة الديون الخارجية وما لها من أثر سلبي على الاقتصاد القومي، ونقصد به "اقتطاع جزء من الموارد المتاحة ... وتوجيهها إلى تسديد هذا الدين"[2] بدلا من استغلالها واستخدامها في زيادة الإنتاج إتاحة فرص العمل، وبالتالي زيادة الأجور والمداخيل المحققة في الاقتصاد القومي. إضافة إلى الحروب التي لها تكاليف باهضة بالنسبة للدول المحتلة وذلك لما تلحقه من دمار وخراب، وتحويل في الموارد إلى المشتريات والمساعدات العسكرية وابتعادها عن تمويل التنمية الاقتصادية والرفع من الإنتاج والإسراع بعجلة التنمية، ونقص التعاون الإقليمي والدولي الذي له أثر بالغ ومباشر على الفقر وذلك عن طريق "توفير التمويل والخبرة اللازمة لإقامة مشروعات وتعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة الدخل الفردي"[3]، وأثر آخر غير مباشر يتمثل في تخصيص مبالغ مالية لمكافحة الفقر وبذل الجهود للتعاون الإقليمي والدولي، سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى المشروعات التي تهتم بالفقر.

وتؤدي كل هذه العوامل الخارجية التي تدل على "تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات إلى تخفيض متحصلات الدول المصدرة من العملات الأجنبية، وهذا يؤدي بدوره إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن طريق تخفيض الموارد المتاحة في الاقتصاد ... ولما كانت شروط التجارة متدهورة بالنسبة للمنتجات الأولية فإن ذلك يخفض من النمو الاقتصادي"[4].

2_ تراجع إنتاجية العمل:

ويقصد به "انخفاض إنتاجية العمل الذي يؤدي إلى انخفاض عائد العمل كأحد عوامل الإنتاج"[5]ويتحدد هذا

---

[1] كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص415.
[2] نفس المرجع، ص 517.
[3] نفس المرجع، ص418.
[4] نفس المرجع، ص 417.
[5] نفس المرجع، ص 419.

العامل بثلاثة عوامل رئيسية هي:

2_1_ قلة الخدمات التعليمية:

أي أن المستوى التعليمي له دور فعال وسبب رئيسي للفقر، فانخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل لأنه المصدر الرئيسي بالنسبة للفقراء.

2_2_ نقص الخدمات الصحية:

ويقصد به الضعف في الصحة يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل وبالتالي إلى تخفيض الدخل الذي يتقاضاه ويتحدد هذا العامل بثلاث مؤشرات هي: النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الخدمات الصحية، وفيات الأطفال بالإضافة إلى توقع الحياة عند الولادة.

2_3_ نقص إمكانية الحصول على الأصول والائتمان:

والذي له علاقة كبيرة بارتفاع سوء أوضاع الفقر التي تؤدي بدورها إلى الحد من قدرات الفقراء على اكتساب الرزق "ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية ... أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل ... يدر عليهم شيئا من الرزق، أو يعمل على اكتسابهم للدخل، وغالبا ما يقع الفقراء في شرك هذه الدائرة الخبيثة للفقر التي قد يستحيل كسرها إلا بصعوبة بالغة، ويتم توريث الفقر جيلا بعد جيل"[1].

3_ معدل عبء الإعالة:

ويقصد به الوجوب على كل عامل أن يعول ماليا متوسط ثلاثة إلى أربة أشخاص وهو سبب مباشر للفقر في الدول العربية والإسلامية، أما فيما يخص بالأسباب غير المباشرة التي يقوم عليها معدل عبء الإعالة فيتمثل في:

3_1_ انخفاض مشاركة القوى العاملة:

الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل عبء الإعالة نتيجة لارتفاع نسبمو نمو السكان مما يؤثر على تفاقم ظاهرة الفقر.

3_2_ عدم مشاركة المرأة في القوى العاملة:

إذ يقع عبء الإعالة على رب البيت فقط ولا يتلقى أي مساعدة من المرأة في الرفع من الدخل وبالتالي في

[1] نفس المرجع، ص 423.

الإعالة حتى وإن كانت عاملة فالمسؤولية كلها تقع على عاتق رب الأسرة.

3_3_ هاجس البطالة:

حيث يعتبر كسبب يؤدي إلى الفقر عن طريق ارتفاع معدل عبء الإعالةعلى مستوى الدولة مما يزيد من سوء الفقر فيها.

3_4_ التوزيع غير العادل في الدخل:

ويتحدد هذا العامل بسببي هما:

3_4_1_ التوزيع غير العادل في الأصول:

الذي يزداد سواء بنقص إمكانية حصول الفقراء على الأصول والائتمان.

3_4_2_ عدم كفاية صافي التحويلات إلى الفقراء:

ويتضح ذلك من خلال اتجاه "الدولالعربية وافسلامية التي تتبع التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك

الدولي إلى إلغاء إعانات وفرض ضرائب غير مباشرة على السلع الاستهـــلاكية والخدمـــات بما في ذلك السلع الأساسية (سواء كانت غذائية أو غير غذائية) بهدف زيادة الإيرادات الحكومية وتقليص عجز الموازنة"[1].

ثالثا: الأسباب الاجتماعية:

تظهر الأسباب والعوامل الاجتمـــاعية المؤدية للفقر من خلال ثقافة المجتمع والمبـــادئ التي يقوم عليها (المساواة أو عدم المساواة بين أفراد المجتمع)، ويمكن إيجازها في ما يلي:

_ عدم تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع.
_ عدم كفاية برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بالنسبة للفئات الفقيرة.
_ عدم وجود تلاؤم وانسجام بين أهداف السياسة الاقتصادية والأولويات الاجتماعية.
_ ظهور النظام الطبقي والتمايز الذي يقضي أو يهمش بعض أفراد المجتمع وذلك نتيجة لعدم وجود عدالة في توزيع المداخيل مثل تفاوت مستويات الأجور، الكسب السريع وغير المشروع ... إلخ.
– نقص المتابعة والرقابة على الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية إذ في الغالب ما يلاحظ أنها تصرف لغير مستحقيها.
_ غياب التكافل الاجتماعي والمساواة بين أفراد المجتمع.

[1] نفس المرجع، ص429.

_ عدم الاهتمام بالتنمية البشرية بالنظر إلى القدرات البشرية التي تتمتع بها جل الدول الفقيرة، والتي بامكانها أن تشكل ميزة نسبية تنافسية إذا تم استغلالها على أمثل وجه.

_ انتشـــــار الظلم الاجتماعي بعد أن يهيمن أصحاب الثروات على الحكم والقانون بشراء الأصوات والضمائر بأموالهم.

_ امتلاك الطبقة الثرية مرافق الحياة وتكثير أموالها وثرواتها على حساب المستضعفين من الناس.

_ شيوع القلق الاجتماعي لدى تخلخل القوى المالية في المجتمع.

_ انتشار الأمراض الجسمية والنفسية والعقلية.

_ التخلف الخضاري والمدني.

_ الفساد الخلقي من الرشوة والاختلاس وهتك الأعراض.

_ تفشي الجهل والأمية.

_ زرع الحقد والكراهية في صدور الفقراء اتجاه الأثرياء.

_ القضاء على المواهب البشرية فيعجز الفرد عن صقلها وتنميتها وبالتالي المساهمة في الفقر.

_ شيوع المخدرات وازدياد الإجرام والسرقات في المجتمع[1] يؤدي إلى الفقر.

الآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر:

يعد انتشار ظاهرة الفقر وباءا نفسيا واجتماعيا يؤدي إلى انتشار الظلم الاجتماعي من خلال سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على القانون وعلى الطاقات البشرية، وبذلك تزداد نسبة القلق النفسي والاضطراب الاجتماعي أي تفشي الفساد الخلقي و استغلال المستضعفين وانتشار الرشوة وتفشي الجهل والأمية ونقص فرص التعليم، وهذا ما يجعل الفقراء يشعرون باليأس وعدم القدرة على تحقيق طموحهم وآمالهم فتأخذ المخدرات والسحر والشعوذة طريقا أو سبيلا لحل للهروب من مشاكلهم فتزداد نسبة الجرائم والسرقة والخيانة والاعتداءات.

ويترتب عن انتشار ظاهرة الفقر وتفاقمها في المجتمعات الإسلامية عدة مخلفات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع الذي ينتمي إليه، وعلى درجة إيمانه وخلقه وسلوكه وأفكاره واتجاهاته وثقافته، فالآثار المترتبة عن ظاهرة الفقر تتعدى الجانب الفردي إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعقلية والثقافيةوالتربوية، فالفقر هو ابتلاء عسير يمتحن به صبر الفرد لذلك تعوذ الرسول صلى الله عليه وسلم من الفقر، حيث قال الامام علي عليه السلام لإبنه الحسن عليه السلام (يا بني أخاف عليك الفقر، فاستعذ بالله منه، فإن الفقر منقصة للدين، ومدهشة للعقل، داعية للمقت).

ويمكن تلخيص مخلفات ظاهرة الفقر والآثار المترتبة عنه فيما يلي:

---

[1] الغروي محمد، الفقراء في ظل الرأسمالية والماركسية والإسلام، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، 1981، ص5.

أو: الآثار العقائدية:

1_ الفقر يشكل خطرا على العقيدة:

يمكن أن يؤثر الفقر على العقيدة الإسلامية ويشكل خطرا عليها وذلك من خلال معاناة الفرد من الفقر المدقع، مما يجعله يشعر بالدونية والسوء حتى يصل إلى أقصى مستويات الضغط "فلا عجب أن يروى على رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكاد الفقر أن يكون كفرا). ولا عجب أن يستعيذ بالله من شر الفقر، مقترنا بالكفر في سياق واحد ... حيث يقول: (اللهم إنني أعوذ بك من الكفر والفقر)، ويقول: (اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة، وأعوذ بك من أظلم وأظلم)"[1].

2_ يشكل الفقر خطرا على أخلاق وسلوك الأفراد:

يمكن أن يؤثر الفقر على الفرد روحيا وخلقيا من خلال شدة حرمانه من مختلف احتياجات ومتطلبات العيش الضرورية، مما يجعله بائسا ويائسا من الحياة هذا ما ينعكس على سلوكه الاجتماعي فيصبح يتصرف بتصرفات لا ترضي الله وتشكيكه في القيم الأخلاقية والدينية، "وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم شدة وطأة الفقر على صاحبه، وأثره في سلوكه: (خذوا العطاء ما دام عطاء، فإذا صار رشوة على الدين فلا تأخذوه، ولستم بتاركيه، تمنعكم الحاجة والفقر)"[2].

ثانيا: الآثار الفكرية:

يمكن للفقر أن يشكل خطورة على الفكر الإنساني لأن الفرد الذي لا يستطيع تأمين الحاجات الأساسية والضرورية للعيش واحتياجات أسرته لا يمكنه أن يفكر تفكيرا دقيقا، خاصة إذا كان يعيش في وسط به من يتمتع بالخيرات ولا يعرف مجالا للفقر، مما يجعله يشعر بالدونية وتأنيب الضمير على الوضعية الاجتماعية المزرية التي هو عليها، مما يشتت فكره وينشغل باله وتفكيره حول الطريقة التي يعتمد عليها من أجل تحقيق متطلبات الحياة ويركز فقط على الوضعية التي يعاني منها هو وأفراد عائلته.

ثالثا: الآثار الاجتماعية:

يعتبر الفقر آفة من الأفات الاجتماعية الأكثر حدة من حيث الآثار والأضرار المترتبة عليه وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاجتماعية، ونذكر منها ما يلي:

---

[1] القرضاوي يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414هـ_ 1997م، ص15.
[2] نفس المرجع، ص15.

1_ انتشار الأمراض الاجتماعية:

يمكن أن يترتب عن ظاهرة الفقر عدة أمراض اجتماعية منها:

1_1_ التسول والتشرد الذي يكون نتيجة طبيعية عن الفقر والأوضاع الصعبة التي تعاني منها الأسرة الفقيرة والتي تدفع بأفرادها إلى التخلي عن الأنماط والقيم الاجتماعية السليمة.

1_2_ يساهم الفقر في انتشار ظواهر اجتماعية تشكل خطرا على الفرد والأسرو والمجتمع مثل انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات.

1_3_ ظهور الجريمة بشتى أشكالها وانحرافات كثيرة مست سلوك وأخلاق الأفراد ومخالفة العادات والتقاليد والنسق القيمي الذي ينتمي إليه.

1_4_ غياب التكافل الاجتماعي الذي يؤدي إلى التفكك الأسري مما يزيد من ظهور ظاهرة عمالة الأطفال وما يترتب عنها من سرقة واختلاس من أجل تأمين احتياجاتهم الأساسية والضرورية.

2_ التهميش الاجتماعي:

وذلك من خلال ضعف المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل عام فالفقير الذي يسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون دور في مؤسسات المجتمع المدني.

3_ وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة:

خاصة فيما يتعلق بانتشار الأمراض الاجتماعية داخل هذه الأسر وانخفاض مستواها التعليمي والثقافي وحتى الصحي، مما ينعكس سلبيا على وضع المرأة والأطفال خاصة وهدر على الرصيد البشري في المجتمع عامة، بالإضافة إلى نقص الخدمات الاجتماعية وانتشار الفساد الاجتماعي وعدم المساواة وضعف العدالة الاجتماعية.

4_ على المستوى الأسري:

حيث يمكن أن يؤثر الفقر على الأسرة في عدة مستويات من بينها :

4_1_ على مستوى تكوينها:

حيث يشكل مانعا لدى مختلف الشباب الراغبين في الزواج وفي تكوين أسرة بسبب عدم إمكانيتهم توفير تكاليف المهر والنفقة والاستقلال الاقتصادي.

4_2_ على مستوى استمرارها:

حيث يلعب الفقر دور في نشأة الخلافات الزوجية والأسرية التي تؤدي بهم إلى الطلاق والتفكك الأسري والتفرقة بين مختلف أفرادها وهذا ما يؤثر على استمرارها.

4_3_ على مستوى العلاقات بين أفرادها:

حيث "نجد الفقر كثيرا ما ... يمزق أواصر المحبة بينها، بل نجد القرآن الكريم يسجل حقيقة تاريخية رهيبة، هي أن الأباء قتلوا أولادهم وفلذات أكبادهم تحت وطأة الفقر المدقع، أو خشية الفقر المتوقع"[1].

5_ الآثار المتعلقة باستقرار المجتمع:

إن سوء توزيع الأرزاق والثروات بين أفرد المجتمع يؤدي إلى انتشار الفقر مما يشكل خطرا على استقرار وتوازن المجتمع وسلامته وإثارة النفوس وتفشي الفتنة والاضطراب النفسي والاجتماعي، "وما دام في المجتمع أكواخ وقصور، وسفوح وقمم ... فإن الحقد والبغضاء يوقدان في القلوب نارا تأكل الأخضر واليابس، وستتسع بين الواجدين والمحرومين. ومن هنا تتخذ المبادئ الهدامة أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع"[2].

كما يمكن أن يترتب من الفقر أثارا خطيرة على السيادة الوطنية وحرية الأمة واستقلالها لأن بقاء المجتمع في الحروب والعنف يهدد كيانه وأركانه، فالفقير لا يملك الحماس من أجل الدفاع عن وطنه الذي لم يوفر له أدنى متطلبات الحياة من أكل وملبس ومأوى وأمن، ولم يقدم له الخدمات للعيش في رفاهية، ويؤثر الفقر كذلك على الصحة العامة نتيجة سوء التغذية والسكن وعدم توفير المياه النقية والصالحة للشرب، كما أنه يشكل خطرا على الصحة النفسية للأفراد "لما يلازمه عادة من الضجر ... والقلق والسخط وفي ذلك خطر على الإنتاج والإقتصاد"[3]، فالشعور بالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان واليأس وفقدان الأمل يؤدي إلى قتل روح الإبداع.

رابعا: الآثار التربوية والثقافية:

تتمثل الآثار التربوية والثقافية المترتبة للفقر في انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للأفراد من خلال التسرب المدرسي للأطفال في سن مبكرة، بسبب الأوضاع الاقتصادية للأسرة غير المناسبة وغير الكافية لتحمل نفقات الدراسة من أجل العمل ومساعدة الأسرة في توفير المال.

---

[1] نفس المرجع، ص17.
[2] نفس المرجع، ص_ص 18_19.
[3] نفس المرجع، ص 19.

خامسا: الآثار الصحية:

ويظهر ذلك من خلال ظهور الأمراض والأوبئة وانتشارها لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيسي ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية، وهذا ما يزيد نسبة الوفيات خاصة عند الأطفال نتيجة عدم كفاية الرعاية الصحية.

أساليب محاربة الدول الإسلامية لظاهرة الفقر:

أو: محاربة الإسلام للفقر:

لقد وضع المشروع الإسلامي الخطوط العريضة لمعالجة مسألة الفقر وتناول الأسس الرهينة للتخفيف من حدة الضغوطات على الفقراء والضعفاء، حيث شرع لهم الحق في أموال الأغنياء من خلال الزكاة والنفقات التطوعية، فإذا طبق هذا القانون لا يبقى فقير يعاني من الحرمان ومصاعب الحياة الشاقة، فالزكاة تجعل من الفقير يسد حاجاته من الطعام والملبس والمأوى وغيرها من المتطلبات الأساسية، حيث يصبح لديه اكتفاء لمدة سنة كاملة. وهناك البعض من يعتقد أن الفقر هو بلاء من الله سبحانه وتعالى يمتحن به عباده الصابرين والمحتسبين، لكن الحكمة الإلاهية من جعل بعض الأفراد فقراء هو أنه إن أصبحوا أغنياء يمكن أن يطغوا أو يخرجوا عنطاعة الله ويفسقوا في الأرض حسب قوله تعالى: (كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى)[1]، رحمة بهم حتى يبقوا على ماهم عليه من تواضع وطاعة فالسعادة الحقيقية هي الرضا بحكم الله ﷻ في قوله تعالى:(ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير)[2].

لكن معظم الأفراد يمقتون الفقر كونه يجرهم إلى المهانة والذل من أجل تلبية الحاجيات والمطالب "ويعتقد الإسلام أن المشكلة الاقتصادية تنبعث من مصدرين هما سوء التوزيع، والثاني الظلم الاجتماعي الذي يمارسه القائمون بالحكم"[3]، وعليه فقد قام الإسلام بمكافحة ظاهرة الفقر من خلال:

- حث المسلمين على الكسب الحلال لما يتبعه من أجر كبير وبركة عظيمة حيث روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أحل ما أكل المرء من كسب يده، وكل عمل مبرور)[4].
- التعوذ من الفقر والكسل والعجز حيث يروي أبو النسائي والحاكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والدين والفقر، وأعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من فتنة الدجال)[5].

---

[1] سورة العلق، الآية 6_7.
[2] سورة الشورى، الآية 27.
[3] الغروي محمد، مرجع سبق ذكره، ص96.
[4] رواه أحمد والبزار والحاكم.
[5] متفق عليه.

- ذم البخل والشح لأنهما يجلبان الفقر والدعوة إلى عدم الإسراف في الإنفاق بدون تبذير، بالإضافة إلى الحث على البر والإحسان وفعل الخير والحب والتآخي في الله والتكافل والتضامن الاجتماعي، والنهي عن نهب ثروات الأفراد والمجتمع والابتعاد عن الاحتكار وتحريم الربا وما لهم من أضرار على الاقتصاد الوطني.

وقد شملت **معالجة الإسلام للفقر** من الجوانب التالية:

1_ الجانب الأخلاقي:

وذلك من خلال تحديد واجبات الأغنياء وسلوكات الفقراء بشكل يحافظ على سلامة الطرفين معا (الأغنياء والفقراء) بعيدا عن الغش والخيانة والكذب والخداع، وبالمقابل ضمان ظروف معيشية مقبولة بالنسبة للفقراء، ولا يتم ذلك إلا من خلال التنشئة الاجتماعية والتوعية التربوية التي يتلقاها كل من الغني والفقير، حيث يقوم الغني بتحمل مسؤوليته اتجاه الفقير، وعلى الفقير أن يؤمن بالامتحان الشاق الذي يعيشه من حرمان وأن يتزود بالصبر والدعاء والاستغفار حتى يستقي الرحمة من الله سبحانه وتعالى ويبلغ القناعة والزهد لكي يبقى متوازن الخلق ومتماسك المبدأ، وعلى وصية أمير المؤمنين عليه السلام لولدم محمد بن الحنفية: (يا بني ... الرزق رزقان، رزق نطلبه ورزق يطلبك فإن لم تأته أتاك، فل تحمل هم سنتك على هم يومك، وكفاك كل يوم ما هو فيه، فإن تكن السنة من عمرك فإن الله عز وجل سيؤتيك في كل غد بجديد ما قسم لك، وإن لم تكن السنة من عمرك فما تصنع بغم وهم ما ليس لك؟ وأعلم أنه لن يسبقك إلى رزقك طالب ولن يغلبك عليه غالب ولن يحتجب عنك ما قدّر لك.

2_ الجانب النفسي:

وذلك من خلال بناء شخصية الفرد على الفضيلة والتقوى وضرورة إدراك الأثرياء للأضرار المترتبة عن البخل والتصرف بأنانية في الانفاق واحتكار المال وصرفها بإسرف وتبذير وخطورة كل ذلك عليه وعلى الأسرة والمجتمع ككل، بالإضافة إلى الترويض النفسي للفقراء من أجل التمكن من القناعة والصبر على الفقر الذي يعيشونه والتصدي له للوصول إلى تحمل مختلف الصعوبات التي تواجههم والبحث عن الحلول المناسبة لهم.

3_ الجانب العملي والميداني:

إن الدين الإسلامي يربط بين الحياة في الدنيا والآخرة فالقناعة بالقليل والرضا عنه يعبر عن ترسيخ نقاء النفس وصفائها والالتزام بمدأ التعامل بعيدا عن الخيانة والخداع والغش والكذب من أجل تحقيق الغنى والثراء وليس كما يعتقد البعض أن الإسلام هو من يفضل الفقر عن الثراء باعتبار قلة الثروة المالية تقلل من الحساب يوم القيامة وهذا خطأ.

وقد اعتمد الإسلام على **الطرق التالية للتخفيف** من حدة الفقر:

1_ الطريقة الأولى:

وتتعلق بالشخص الفقير في حد ذاته إذ من واجبه العمل كلما سمحت له الفرصة لذلك وما دام قادرا على ممارسة أي عمل يتاح له، " وعلى المجتمع والدولة معاونته بالمال أو بالتدريب، حتى يجد العمل الملائم"[1].

2_ الطريقة الثاني:

حيث تختص هذه الطريقة "بالجماعة المسلمة، التي تقوم بكفالة الفقراء ... وتتخذ ... الصور الآتية:

- نفقات الأقارب.
- رعاية حقوق الجوار.
- إيتاء الزكاة المفروضة، إذ لم تكن تجبيها الدولة المسلمة.
- أداء الحقوق الطارئة في المال، من الكفارات والنذور وإغاثة المضطر، وكفاية المحتاج، وغيرها.
- صدقات التطوع المؤقتة أو الدائمة، وهي التي تتمثل في الوقف الخيري"[2].

3_ الطريقة الثالثة:

حيث من واجب الدولة المسلمة القيام بتحقيق الاكتفاء الذاتي لكل فرد معوز يحتاج إلى توفير ضروريات الحياة ليس له أي مورد أو كافل يكفله في المجتمع وذلك من خلال:

- الزكاة التي تعتبر موردا أساسيا من موارد الجزانة الإسلامية من أجل معالجة ظاهرة الفقر والتخفيف منها.
- الموارد الراتبة الأخرى وميراث من لا وارث له وما تغله أملاك الدولة من أراضي وعقار وغيرها.
- الموارد الإضافية والمتمثلة في الضرائب المكملة المفروضة على الأثرياء وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء بالنسبة للفقراء خاصة إذا لم تكفيهم الموارد الأخرى والزكاة في توفير المتطلبات الأساسية.

ثانيا: أهمية الوقف في مواجهة ظاهرة الفقر:

ساهمت الأوقاف في بناء نهضة المجتمع الإسلامي في عدة مجالات حيث شهدت غبر مختلف العصور نموا متسارعا وتنوعا ملحوظا، حيث لم يقتصر دور الوقف على الأغراض التقليدية مثل رعاية دور العبادة كالزوايا وإنما شمل عدة مجالات تتعلق بضرورة الاهتمام بوضعية الأفراد وتلبيةمختلف الاحتياجات و المطالب،

[1] القرضاوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص137.
[2] نفس المرجع، ص 138.

"ففي مجال التعليم، أنشات الأوقا المدارس وأقامت جامعات معروفة عريقة منها: جامعة القروين في فاس وجامعة الأزهر في القاهرة. فضلا عن العديد من المكتبات العلمية العامة التي كان يحوي البعض منها مئات الآلاف من المجلدات العلمية"[1]، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية من إنشاء المستشفيات ومختلف التجهيزات المتعلقة بها، مابر العقاقير والتكفل بدفع أجور الأطباء.

1_ دور الوقف في الرعاية الجتماعية للفقراء:

لقد تم إنشاء العديد من الأوقاف على مر العصور التي مرت بها الدولة الإسلامية، والتي تخصصت في مجال حماية الأفراد والمجتمعات ورعاية الفئات الاجتماعية الهشة داخل المجتمع، وتنوعت المساعدات المقدمة للفقراء وتمثلت في كسوة العرايا وستر عورات الضعفاء، إرضاع الأطفال الذين فقدوا أمهاتهم، وفاء الدين، فك المسجونين والأسرى المسلمين غير العاجزين، إسعاف المرضى غير القادرين ومداواتهم، تزويج الفتيات الفقيرات وتجهيزهن، رعاية النساء المطلقات تقديم يد العون للغرباء وأبناء السبيل.

2_ دور الوقف في رعاية الأيتام:

هناك العديد من الأوقاف المتعلقة برعاية الأيتام عبر التاريخ الإسلامي نجد منها على سبيل المثال مكتب السبيل الذي قام بإنشائه السلطان الظاهر بيبرس قرب مدرسته حيث كان يقدم كل يوم الخبز والكسوة في فصلي الشتاء والصيف بالنسبة لليتامى المسلمين. "كذلك أنشأ السلطان قلاوون مكتبا لتعليم الأيتام ورتب لكل طفلكسوة،ولعل ما تحسن الإشارة إليهأندارالأيتام القائمة حاليا في المدينة المنورة تعد من الأوقاف التي أنشأها حجاج القارة الهندية قبل قرابة سبعين عاما لأيتام المدينة المنورة"[2]. بالإضافة إلى مساهمة صلاح الدين الأيوبي التي تعتبر من أشهر الأوقاف في رعاية الأيتام، حيث قام بتعمير مكاتب اشترط فيها وجود معلمين لكتاب الله سبحانه وتعالى يعلمون أبناء الفقراء واليتامى بصفة خاصة ويقمون بالتكفل بهم من مأكل وملبس وأدوات دراستهم وهذا ما يسمى بالجراية الكافية أو الكاملة، وهناك أوقاف أخرى مخصصة لختان الأطفال اليتامى.

3_ أهمية الوقف في الرعاية الصحية:

حيث تم إنشاء عدة أوقاف تهتم بالجانب الصحي للفقراء وتنافس المسلمون حول إنشاء المستشفيات، وتطوير المهن المتعلقة بالطب والتمريض والصيدلة، ولقد أثبتت بعض الوثائق التاريخية الراجعة إلى عهد المماليك بمصر مدى أهمية تلك النماذج المشرفة للوقف وذلك من خلال مداواة مرضى المسلمين رجالا ونساءا على اختلاف أجناسهم وتباين أمراضهم. بالإضافة إلى تمويل أبحاث إدخال السكر في الدواء والعديد المؤلفات الطبية التي أصبحت فيما بعد كمرجع علمي أساسي في تدريس الطب في أوروبا. ومن أهم الأوقاف وأروعها في الرعاية الصحية هو تكليف شخصين بالمرور كل يوم على المرضى فالمستشفيات والحديث بصوت خافت فيما

[1] قحف منذر، الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، دراسة منشورة على شبكة الأنترنت، 2001، ص10.
[2] السرحان بن ناصر عبد الله، أثر الوقف في التنمية، المملكة العربية السعودية، 2003، ص30.

بينهما حول حالة المريض القريبة من الشفاء ومساعدته على بكلمات بسيطة توحي إليه بسهولة العلاج وبساطة المرض وهذا ما يؤثر على نفسيته ويساعده على الإرادة في العلاج والشفاء.

4_ أهمية الوقف في التربية والتعليم:

لقد ساهمت الأوقاف بشكل كبير في نهضة التعليم وتطوير مرافقه، ورعاية الطلبة من خلال توفير مختلف المتطلبات والمقومات التي تجعلهم يعيشون بكرامة طوال فترات التعليم التي يمرون بها، ولا يقتصر ذلك على تليم العلوم الدينية فقط بل شمل تعليم الطب والصيدلة وجميع فئات المجتمع وشرائحه، بالإضافة إلى توفير الألواح وتجهيزها للطلبة والورق والحبر.

ثالثا: الدور التنموي للزكاة في مجابهة ظاهرة الفقر:

1_ مفهوم الزكاة:

تعتبر الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة وهي فرض على المسلمين من أجل تزكية أموالهم "وأنفسهم ويتقربون بها إليه، وتتميز بأنها فريضة مالية ودينية معا، يثاب فاعلها ويعاقب تاركها وهي حق معلوم في أموال الأغنياء، وقدر الشرع مقدارها وجنسها وموعدها ووعائها، فهي فريضة إلهية وطهارة للنفس والمال في آن واحد"[1].

2_ دور الزكاة في التنمية الاقتصادية:

يبرز دور فريضة الزكاة في تمويل التنمية من خلال توفير الموارد المالية الضخمة والمتجددة عاما بعد عام، فهي فرض على كل مسلم يملك مالا تاما حر، و خال من الدين يبلغ النصاب ودار عليه الحول، وفي شروط جباية الزكاة التأكيد على وفرة حصيلتها وتزايدها مع تقدم المجتمع، حيثيتسع وعاء فريضة الزكاة وترتبط بالمال النامي والمتزايد مهما كانت صورته، ففي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت الأموال المناطة أربعة أنواع وهي: الأنعام السائمة والنقود من ذهب وفضة، الزروع والثمار، عروض التجارة، الكنوز، ولقد اتسع ليشمل كل مال تام تحقيقا أو تقديرا بالفعل والقوة، وذلك أن مبدأ دوران الزكاة مع النماء وجوبا يشمل كل الأموال التقليدية وما استحدث أو سيستحدث من أنواع الأموال واستثمارها، من أجل مواكبة التقدم وضمان زيادة حصيلة الزكاة، مع ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، كذلك فإن مبدأ ربط الزكاة بالأموال النامية فعلا أو تقدير يؤدي إلى تنظيم حصيلتها ولو لم يحقق الإقتصاد أرباحا تذكر، ذلك أنها تفرض على الرصيد النقدي ولو لم يحقق ربحا بعدم استغلاله.

بالإضافة إلى أن تحديد نصاب الزكاة عند المستوى الذي لا يكفل سوى الحاجات الأساسية يضمن حصيلة كبيرة ووفيرة من الزكاة وزيادتها بانضمام أموال جديدة يتوافر لها النصاب مع بداية العملية الإنمائية وارتفاع المستوى

[1] غازي حسين، عناية أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003. ص55.

الاقتصادي لأعداد متزايدة من أفراد المجتمع، وتجديد الزكاة بداية كل عام هجري ومع كل حصاد يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير موردا منظما يتجدد كل سنة هجرية وخلال سنة الواحدة في حد ذاتها وذاك راجع لاختلاف السنة من فرد مزكي إلى آخر.

يعتبر المقدار المحدد للزكاة موردا أساسيا يساهم في التنمية الاقتصادية والذي لا يقل عن 2،5 % من كل مال تام في المجتمع متجدد كل عام هجري، أي يتراوح بين العشر ونصف العشر لكل ما سقت السماء والأنهار والعيون، ونصف العشر إن سقي بالسواقي، وربع العشر بالنسبة للذهب والفضة وعروض التجارة باختلاف أنواعها، وأهم ما يميز الزكاة كمورد لتمويل التنمية أنها تتميز بالصبغة الإيمانية الأصلية التي تدفع الأفراد إلى العمل على إخراج زكاتهم كاملة غير منقوصة كما يقطع الطريق على كل من تسول له نفسه اللجوء إلى التحاياللالتهرب مما عليه من واجب الزكاة، فتأتي حصيلتها كاملة دون أي تسربات.

3_ دور الزكاة في التخفيف من ظاهرة الفقر:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين توزيع دخل الفقراء من أجل محاربة الفقر إلا أن حالة الفقراء تزداد بؤسا، لذا أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسين في توزيع الدخل بالنسبة، من ثلاث اتجهات أساسية هي:

3_1_ اتجاه الفقر المطلق:

يعتبر هذا الاتجـــــاه الشخص الفقير أو الأسرة الفقيرة إذا انخفض الدخل الحقيقي عن حد أدنى يسمى بحد

الفقر الذي يحدد انطلاقا من دراسات متخصصة تأخذ امصالب والاحتياجات الأساسية والضرورية للفرد والأسرة من مأكل وكسوة ومسكن والعلاج وغيرها، حيث يختلف حد الفقر من دولة إلى دولة أخرى حسب المستوى الاقتصادي الذي يميزها وحتى في البلد الواحد من فترة زمنية إلى أخرى وفق ارتفاع الأسعار وتغير المستوى الاقتصادي للبلد في حد ذاته، ومن إقليم إلى إقليم آخر في نفس البلد، فالفقر ينتشر في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية، ولكي يساهم هذا الاتجاه في التخفيف من حدة الفقر لابد من توفر الشروط التالية:

- إذا قل عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر أو قله نسبتهم من إجمالي السكان، وهذا يتضمن حدوث زيادة في الدخل المطلق لبعض الأسر الفقيرة بحيث ترتفع دخولهم إلى أعلى من حد الفقر.
- إذا ارتفع مستوى دخل الأفراد أو الأسر الذين ظلوا يعيشون تحت حد الفقر.
- انخفاض التباين بين دخول الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر.

3_2_ ا□تجاه النسبي للفقر:

يرى هذا الاتجاه أن الفقر هو ظاهرة نسبية حيث ينتشر في المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الغنية في العالم، ويقوم هذا الاتجاه بترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا متوسط الدخل ابتداءا بالمجموعة الأعلى دخلا إلى الأقل دخلا أو العكس.

3_3_ اتجاه الدخل النسبي:

يركز هذا الاتجاه على ضرورة تزايد دخل الطبقات الفقيرة بمعدل الزيادة في دخل الطبقة الغنية والمتوسطة.

❖ ومن خلال هذه الاتجاهات يمكن الإشارة إلى تمويل الزكاة في اقتصاد الدول الإسلامية من ناحية:

- **العر ض:**

حيث تعمل الزكاة على تمويل النواحي الإنتاجية الإنمائية عن طريق توفير الأدوات الإنتاجية وبناء الهياكل الأساسية والتطوير العلمي للانتاج كما وكيفيا وتمويل صناعات عسكرية واستراتيجية تكون لها شأنا في دفع العملية الإنمائية بقوة في الطريق الصحيح، كما تسهم الزكاة من خلال مصارفها في توفير جو الثقة والأمان اللازم لبدء العملية الإنمائية، كما تعمل على تمويل الإمكانيات المادية التي تعتمد عليها التنمية، فإنها تسهم في التمويل المباشر لتنمية رأس المال البشري الذي هو وحرك العملية الإنمائية، بالإضافة إلى دور الزكاة في توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع سواء كان مزكيا أو مستحقا للزكاة فهي تضمن توفير حاجات المسلم للحفاظ على دينه ونفسه وعقله ونسله وماله، ذلك أنها تؤخذ إلا من المال الذي تتوافر فيه شروط النصاب.

_ الطلب:

لقد كان الإسلام أول تشريع عمل على تمويل التنمية من جانب الطلب بنجاح حيث أثبتت أن العدالة الاقتصادية والاجتماعية يسرع من التنمية ولا يعطلها وعليه فإن إعادة الزكاة لتمويل الدخول له دور هام في خلق سوق واسعة شديدة الاستيعاب فضلا عن تحقيق العدالة الاجتماعية.

❖ ومن خلال فريضة الزكاة التي تهدد رأس مال المكتنز بالفناء إذا لم يشارك في النشاط الاقتصادي، جعل الله سبيلا يضمن مشاركة المال في حركية التنمية ومحاربة الفقر.

تجارب بعض الدول الإسلامية في مواجهة الفقر:

أو□: الجزائر:

تعد عملية التخفيف من ظاهرة الفقر في الجزائر ومن أهم أهداف السياسات الاقتصادية المطبقة منذ الستينات إلى يومنا هذا وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

1_ سياسة الانتعاش الاقتصادي:

وتعتبر من بين أهم السياسات التي اهتمت بمحاربة ظاهرة الفقر وذلك من خلال برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي تم تطبيقه خلال الفترة الممتدة بين 2001_2004 والذي وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الوضعية المعيشية للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، لأن ظاهرة الفقر عرفت انتشارا واسعا في مختلف أنحاء المجتمع وبين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية والمعزولة، ولقد تم تطبيق هذا البرنامج خلال فترتين هما:

_ الفترة الممتدة بين 1995_2000 والتي تمثل فترة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي.

_ الفترة الممتدة بين 2000_2004 وهي تمثل فترة تطبيق سياسة الانتعاش الاقتصادي.

ونتيجة لتطبيق سياسة الانتعاش الاقتصادي عرفت الجزائر تحسن في المستوى المعيشي للسكان مما ساهم في تخفيض نسبة الفقر، وهذا ما أكدته الدراسة التي قامت بها المحافظة الوطنية للتخطيط حول ظاهرة الفقر في الجزائر، حيث تم قياس نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات 1998، 1999، 2000 والوصول إلى النتائج التالية:

- أن مؤشر حد الفقر العام قد قدر في سنة 2004 بـ 6،8 %وهو ما يمثل انخفاض 29%بين سنتي 2000 و2004، وانخفاض قدره 58% بين سنتي 1995 و2004.
- انخفاض مؤشر حد الفقر الأدنى انتقل من 6،9 % سنة 1995 إلى 2،3% سنة 2000 ثم إلى 1،6% سنة 2004 وهو ما يمثل انخفاض من قدره 53% بين سنتي 1998 و2004.

❖ إن النتائج الإيجابية المسجلة خلال سنة 2004 تؤطد على أن ظاهرة الفقر في تراجع مستمر، وهذا التراجع الذي لوحظ في سنة 2000 وتأكد سنة 2004، وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجابهة ظاهرة الفقر من خلال:

- مساهمة برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في التقليل من نسبة الفقر حيث تم توجيه حوالي 83% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم من التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية والتي تساهم بمحاربة مختلف أشكال الفقر.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر على المدى المتوسط 2001_2005 مكونة من خمسة برامج تهدف إلى الاستجابة للحاجات الأساسية للفئات المعوزة والمحرومة من السكان والمتصلة بالقروض المصغرة، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة.

2_ القرض المصغر:

إن الفقراء في أغلبية البلدان ليست لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها البنوك بصفة رسمية بسبب قلة الضمانات، بينما القرض المصغر يمكنهم من الاستثمار في نشاط اقتصادي يولد أرباحا تؤدي إلى تحطيم دورة الفقر وحتى المساهمة بمشاريع جديدة يمكن من توفير مناصب عمل تساعد أشخاص آخرين من دائرة الفقر، ولقد استطاع القرض المصغر من مساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة الدخل وتنمية المشاريع فهو بمثابة وسيلة فعالة من الوسائل التي تمكن الفقير من الاعتماد على نفسه وتغيير نفسه بنفسه. فالقرض المصغر له دور أساسي في القضاء على العديد من أنواع الفقر حيث أن المال الذي يكسبه صاحب المشروع لا يساعد فقط على تطوير المشروع والازدهار به وإنما يعود على زيادة دخل الأسرة بأكملها ويؤدي إلى ضمان الامن الغذائيوتربية الأبناء وتعليمهم.

وبالرغم من الدور المهم للقرض المصغر في التخفيف من الفقر إلا أننا نجد هناك امتناع العديد من العملاء الفقراء عن التعامل معه (القرض المصغر) خاصة الذين يعانون من حدة الفقر، بسبب عدم قدرتهم من السداد بشكل دائم ومنتظم، وبما أن السبب الأساسي للفقر هو عدم توفر دخل ثابت ومنتظم تستغله الأسرة في سد حاجياتها بصفة منتظمة، حيث أن هذا الدخل قد يكفي لمدة معينة أو ينقطع ويتوقف لعدة أشهر مما يؤثر على الالتزام المالي للأسرة، أي أن الانخفاض الشديد للدخل وعدم انتظامه يحول دون استفادة هذه الأسر من القروض المتاحة، وفي حالة الاستفادة منها تجعلهم منغمسين في الديون مما يزيدهم فقرا أكثر فأكثر.

وقد ساهمت تجربة القرض المصغر في الجزائر في إنشاء مناصب عمل لبعض الفقراء مما يمكنهم من إعالة عائلاتهم، وبالتالي التقليل من شدة الفقراء، إلا أنه نقصت فعالية هذه القروض وإقصاء فئة كبيرة من الفقراء من الاستفادة من هذه القروض بسبب نسبة المساهمة المفروضة. وأن صيغة التمويل المصغر في الجزائر تعتمد على منح القروض فقط، وعند نهاية المدة المتعاقد عليها تسترجع الوكالة هذه القروض، دون تقديم

خدمات أخرى تساعد الفقراء على تحسين المستوى المعيشي وتسديد القروض والاستفادة منها. لهذا فإن سياسة القرض المصغر لم تعرف نجاحا كبيرا في محاربة ظاهرة الفقر في الجزائر وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- التوزيع غير العادل لصيغ التمويل حسب قدرة كل فرد في التمويل ولا يقوم على أساس نسبة ثابتة كما هو معمول به.
- عدم التوسع في فكرة القروض المصغرة وصولا إلى المفهوم الأكثر اتساعا الذي يساعد الفقراء مثل تقديم خدمات مالية بمبالغ صغيرة غير مكلفة من منح القروض وتلقي الودائع من الفقراء وخدمات التأمين وغيرها.
- عدم تلقي البنوك التقليدية تشجيعا على الاستثمار في منح القروض الصغيرة بأسعار منخفضة والتقليل من العراقيل.

- عدم التوسع في إنشاء البنوك تخص تمويل الفقراء تكون تابعة للدولة ثتم يمكنها التحول إذا ما أثبتت فعاليتها إلى القطاع الخاص.
- عدم دراسة ملفات القروض بعناية ومنحها لمستحقيها الفعليين من أجل ضمان القرض وبالتالي بقاء مؤسسات التمويل.

3_ القرض الحسن:

وهو قرض الممنوح إلى الشخص من طرف البنك الإسلامي من خلال تقديم "مبلغا من المال لأحد عملائه الذي هو في أمس الحاجة إلى التمويل لاستغلاله في مجالات معينة وفق الشروط التي يحددها البنك، وهذا التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانا تؤكد جدية المقترض، ونيته السليمة في السداد حسب الاتفاق الذي بينه وبين البنك ودون تحميل العميل المقترض أية فوائدأو مبلغ مقابل التمويل أو نسبة من الأرباح، بل يكفي البنكأن يسترد أمواله فقط. وهو دفع المال إلى ما ينتفع به غيره عوض على أن يرده في وقت محدد"[1].

4_ صندوق الزكاة:

يعتبر صندوق الزكاة "مؤسسة دينية اجتماعية، تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يبرز الدور الاجتماعي التكافلي والأبعاد الاقتصادية والتنموية لها، وذلك تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجدويتشكل من اللجان الوطنية والولائية والقاعدية"[2].

5_ أجهزة التشغيل على أساس العقود:

وتتمثل هذه الأجهزة في:

- الوكالة الوطنية للتشغيل.
- برنامج تشغيل الشباب.
- برنامج الإدماج المهني للشباب.
- جهاز المساعدة على الإدماج المهني.
- عقود ما قبل التشغيل.

6_ منحة البطالة والعلاوات.

---

[1] بن التركي وليد وآخرون، (دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد20، العدد2، 2020، ص605.

[2] نفس المرجع، ص 606.

ثانيا: الأردن:

ركزت جهود الحكومة الأردنية على تحسين البنية التحتية من أجل مكافحة ومحاربة ظاهرة الفقر والتي تكون جاذبة للاستثمار وتطوير الإمكانيات للمنظمات من خلال برنامجي حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية، إضافة إلى تقديم الخدمات والمعونات المالية بصفة مستمرة ومتكررة للأسر المحتاجة بالاعتماد على صندوق المعونة الوطنية وتوفير برامج التدريب المهني، ولقد طبقت الأردن خمسة برامج رئيسية موجهة للتشغيل ومجابهة الفقر وتتمثل في المجالات التالية:

1_ مجال برامج وآليات المعونة:

وذلك من خلال إنشاء هيئة للتكافل الاجتماعي وتحفيز هيئات المجتمع المدني والمحلي والقطاع الخاص للمساهمة في هذه الجهود، وإعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية من أجل رفع أداء الصندوق في إيصال المعونات لكافة الأسر المستحقة وبكفاءة عالية تخفض الأعباء على كاهل المنتفعين وضمان دقة المتابعة وتحديث المعلومات وحيادية الإجراءات.

2_ مجال التعليم:

وذلك من خلال تحويل الدعم الموجه لتمويل موازنات الجامعات الرسمية من أجل توفير منح وقروض للطلبة غير المقتدرين وتوسيع وتطوير صندوق دعم الطلبة ودعم كل من نشاطات البحث العلمي، بالإضافةشمول دعم الحكومة الأردنية للمعاهد والكليات المهنية المعتمدة من أجل تشجيع تطوير قطاع التدريب المهني، كما قامت لجنة مختصة بتحديد التخصصات العلمية والمهنية المطلوبة لتلبية احتياجات سوق العمل في المستقبل، رفع مستوى التعليم المهني الأساسي ونوعية المهارات المكتسبة حتى تصبح أكثر مواءمة لاحتياجات سوق العمل.

3_ مجال التشغيل والتدريب:

وذلك من خلال إعادة هيكلة مؤسسة التدريب المهني بهدف تنوع أشكال التدريب، وإحلال العمالة الأردنيين محل العمالة الوافدة وذلك برفع تكلفة استخدام العامل الوافد، بالإضافة إلى إعادة تخصيص الموارد المتاحة لبرامج الإنتاج الاجتماعية والاقتصادية بحيث تقتصر على تمويل المشاريع الإنتاجيةالمدرة للدخل وعلى تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة، وزيادة الموارد المتاحة لصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسات الإقراض الصغيرة وذلك بعد تقييم أداء هذه المؤسسات وإعادة هيكلة صندوق التنمية والتشغيل.

4_ مجال الأراضي والإسكان:

حيث قامت الحكومة الأردنية بوضع مخططات لتحديد وتنظيم استغلال الأراضي لكافة المنالطق العمرانية والريفية وفق خطة تنموية متكاملة، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ المكرمة الملكية كمشروع الملك عبد الله الثاني للإسكان مع مراعاة توفر مقومات النمو الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات السكانية المخطط لإنشائها أو تطويرها، ووضع معايير واضحة وشفافة لاختيار المستفيدين، بالإضافة إلى التوسع في توفير الأراضي اللازمة لإسكان ذوي الدخل الضعيف والمحدود وتوزيعها بأسعار رمزية.

5_ مجال الخدمات العامة:

وذلك من خلال تحسين نوعية الخدمات الحكومية في المناطق الفقيرة والتجمعات السكانية الصغيرة والتركيز على الخدمات الصحية والتعليمية، والتوسع في برنامج إطعام أطفال المدارس واستفادة الفئة العمرية من سن الستين غير المؤمنين بالتأمين الصحي، والرفع من كفاءة البلديات وإمكانياتها في إيصال خدمات متطورة للمواطنين، وتمكينها من ممارسة دورها التنموي في محاربة البطالة والفقر.

ثالثا: ماليزيا:

آليات محاربة الفقر في الدولة الماليزية:

ركزت الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر على سياسة إعادة هيكلة المجتمع وتخفيض نسبة الفقر من خلال زيادة امتلاك الفقراء للأراضي ورأس المال المادي، رفع مستوى تدريب العمالة والعمل على تحسين وسائل الإنتاج من حيث العدد والنوعية والحداثة، وقد شملت هذه السياسة المنتهجة على مجموعات عديدة من الفقراء في المدن والأرياف، كما تميزت هذه الخطذة في مجابهة الفقر بالاستمرارية والقابلية للتغيير والتعديل، وجعل النظام الضريبي ذو بعد اجتماعي يعود بالفائدة والربح على الفقراء، وباعتبار ماليزيا دولة إسلامية قامت بتشجيع الماوطنين المسلمين على توجيه أموال الزكاة القومي مقابل التخفيض في نسبة الضريبة على الدخل، وهذا الصندوق يسيّر من طرف إدارة الشؤون الإسلامية. وقد أعدت الحكومة الماليزية عدة برامج لمحاربة الفقر وتتمثل هذه البرامج في مايلي:

1_ برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا:

وهو برنامـــج يهدف إلى تحسين وترقية حياة الفقراء عن طريق تقديم فرص العمل المولدة للدخل وزيـــادة

الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة، بالإضافة إلى إنشاء سكنات بتكلفة منخفضة وإعادة تأهيل وترميم السكنات الموجودة، وتحسين ظروف السكن مثل قنوات المياه الصالحة للاستعمال وقنوات الصرف الصحي وتوفير شبكة الكهرباء.

2_ برنامج أمانة أسهم البوميبترا:

وهو عبارة عن برنامج تمويلي يقوم بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصلييناليبوميبترا أو بفترات تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

3_برنامج أمانة اختيار ماليزيا:

وهو عبارة عن إنشاء المجتمع المدني الماليزي يقوم برعاية المنظمات الأهلية بين مختلف المناطق الماليزية ويقدم قروض بدون فوائد من أجل تمويل مشاريع الفقراء في مجال الزراعة والمشاريع الصغيرة الحجم.

4_ برنامج المنح والإعانات:

حيث قامت الحكومة الماليزية بتقديم المنح والإعانات المالية للأفراد والأسر الفقيرة والذين لا يستطيعون العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة.

5_ برنامج القروض بدون فوائد:

وهو برنامج موجه للفقراء الذين يقطنون بالمناطق الحضرية وذلك من خلال منح قروض بدون فائدة من أجل

شراء مساكن منخفضة التكلفة للفقراء.

6_ توفير مرافق البنية الساسية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق الفقيرة والنائية مثل شبكة النقل والاتصالات والمرافق التعليمية وخدمات الصحة والكهرباء.

7_ دعم الأدوية المستهلكة بكثرة من قبل شريحة الفقراء والأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة.

8_ إقامة أنشطة موجهة للسكان الفقراء مثل المدارس الدينية بفضل التبرعات الشعبية.

خاتمة:

تعتبر ظـــــاهرة الفقر من أخطر الظواهر التي فتكت بالمجتمعات زالدول في جميع أنحاء العالم من بينها

المجتمعات الإسلامية، ويرجع انتشارها وتفاقمها إلى عدة أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية قد تكون دافعا قويا لاستمرارها وتوسعها مما يخلف عدة آثار تؤثر على التنمية الاقتصادية، هذا ما يجعل مختلف الدول تحاول في التقليل من فقر من خلال معرفة الأسباب الحقيقية المؤدية لها للوصول إلى انتهاج الطرق الصحيحة

لمعالجتها وفق منهج إسلامي، الذي وضح مختلف الوسائل والبرامج المناسبةللتخلص من شبح الفقر الذي يهدد مصير الفرد والمجتمع، مثل الأوقاف والزكاة عن طريق اتباع استراتيجية خاصة بكل دولة حسب خصوصيتها، وهذا ما اتضح في الآليات المعتمدة في مجابهة ظاهرة الفقر في كل الجزائر، الأردن وماليزيا، وفي الطرق المتبعة من أجل الحد من هذه الظاهرة، حيث استطاعت هذه الدول الإسلامية إلى التخفيف من نسبة الفقر خاصة في الدولة الماليزية باعتبارها أنجح دولة إسلامية وخلال ثلاثة عقود (1970_2000) إلى تخفيض معدل الفقر من 52،4% بداية السبعينات إلى 5،5% في سنة 2000.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. بن التركي وليد وآخرون، (دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد20، العدد2، 2020.
3. السرحان بن ناصر عبد الله، أثر الوقف في التنمية، المملكة العربية السعودية، 2003.
4. الخواجة محمد ياسر، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1998.
5. القرضاوي يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414هـ_ 1997م.
6. قحف منذر، الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، دراسة منشورة على شبكة الأنترنت، 2001.
7. قطوش سامية، (معضلة الفقر آثارها ومظاهرها)، مجلة العلوم الاقتصادية، ج1، جويلية (2017).
8. غازي حسين، عناية أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
9. الغروي محمد، الفقراء في ظل الرأسمالية والماركسية والإسلام، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، 1981.
10. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
11. كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.

المواقع الإلكترونية:

12. الخالدي جميل، الفقر في الأراضي الفلسطينية،www. OPPC.pnq.net /index. HTM